

تطبيق القانون على مدنيين إسرائيليين في الضفة الغربية

معطيات المتابعة الخاصة بمنظمة بيش دين 2005-2016

وفق معطيات بيش دين:

- بين الأعوام 2013-2016، قُدمت لوائح اتهام فقط في 8.2% من ملفات التحقيق التي تتابعها بيش دين بخصوص الإجرام الأيديولوجي الذي يمارسه مدنيون إسرائيليون في الضفة الغربية.
- تأسيس قسم مكافحة الجريمة القومية عام 2013 لم يؤدِّ لارتفاع ملحوظ في نسبة لوائح الاتهام.
- فشلت الشرطة في التحقيق في نحو 81% من قضايا الإجرام الأيديولوجي التي شرعت بالتحقيق فيها إثر وقوع اعتداءات على الممتلكات، كما فشلت في نحو 77% من جرائم العنف منذ عام 2013.
- يختار حوالي ثلث الضحايا الفلسطينيين عدم تقديم شكوى لشرطة إسرائيل إثر تعرضهم لاعتداء على خلفية أيديولوجية.

1. الخلفية ومواصفات العينة الإحصائية

تقوم بيش دين سنوياً بنشر ورقة معطيات تشتمل على معلومات محدّثة بشأن نتائج التحقيقات التي تجريها شرطة إسرائيل في المخالفات التي يرتكبها مدنيون إسرائيليون - مستوطنون وآخرون - بحق فلسطينيين في الضفة الغربية.

تعتبر متابعة تحقيقات الشرطة في الإجرام الأيديولوجي الذي يرتكبه مدنيون إسرائيليون في الضفة الغربية المحور الأساسي للمشروع المتعدّد السنوات لمنظمة بيش دين، وهدفه تحديد مدى التزام دولة إسرائيل بواجبها حماية سكان المناطق المحتلة وممتلكاتهم، وتشخيص مواطن الفشل في تطبيق هذا الواجب والعمل على إصلاحها. لهذا الغرض يقوم العاملون والمتطوعون في المنظمة بتوثيق حوادث اعتداء مدنيين إسرائيليين على فلسطينيين من سكان الضفة الغربية، ويساعدون ضحايا المخالفات في تقديم شكاوى لدى شرطة إسرائيل في حال رغبوا بذلك.

بعد أن تشرع الشرطة بالتحقيق في حادث ما في إحدى وحدات لواء "شاي" (يهودا والسامرة) في شرطة إسرائيل، سواء في منطقة الخليل، منطقة شومرون، مخفر بنيامين أو في قسم مكافحة الجريمة القومية في الوحدة المركزية ("يمار") في لواء "شاي"، يباشر الطاقم القضائي لبيش دين بمتابعة التحقيق وتطوّراته ونتائجه حتى انتهاء الإجراءات القانونية بشأنه في حال اتّخذت إجراءات كهذه. وفي حالات إغلاق ملف التحقيق دون تقديم لائحة اتهام ضد المشبوهين، يقوم الطاقم القضائي بمراجعة مادة التحقيق، وإذا وجد أن إجراءات التحقيق لم تُستنفذ أو اعتقد بإمكانية تقديم لائحة اتهام اعتماداً على الأدلة المتوفرة في الملف، يقدم استئنافاً على إغلاق الملف¹.

منذ تأسيسها في عام 2005 وحتى نهاية عام 2016² تتابع بيش دين التحقيقات التي أجريت ولا تزال جارية بشأن 1,174 ملفاً باشرت بها شرطة لواء "شاي" إثر تقديم فلسطينيين شكاوى، بعضها بمساعدة بيش دين. وتوجد 48 ملفاً من هذه الملفات في مراحل مختلفة من الإجراءات في أجهزة التحقيق والادعاء، وهناك أربعة ملفات لا تزال بيش دين بانتظار رد الشرطة بخصوصها. أما سائر الملفات فقد انتهت إما بإغلاق الملف في نهاية التحقيق أو بتقديم لائحة اتهام.

1 تنص المادة 64 من قانون الإجراءات الجنائية على أنه: "يحق لمقدم الشكاوى الاستئناف على قرار عدم التحقيق أو عدم محاكمة شخص ما، بحجة عدم وجود حق عام في التحقيق أو المحاكمة، أو عدم كفاية الأدلة أو عدم وجود تهمة". قانون الإجراءات الجنائية (نص منسق)، 1982، المادة 64.
2 المعطيات في هذه الورقة محدّثة وفق معلوماتنا حول تحقيقات الشرطة في الملفات التي تتابعها بيش دين حتى 3.1.2017. ما عدا المواقع التي يُشار فيها إلى غير ذلك.

تتمحور هذه الوثيقة حول المعطيات التي جمعتها ييش دين بشأن تحقيقات الشرطة في ملفات الإجرام الأيديولوجي التي شرع بالتحقيق فيها عام 2013، وهو العام الذي شهد تأسيس قسم مكافحة الجريمة القومية في شرطة لواء "شاي". وكان الهدف المعلن لتأسيس هذا القسم هو تحسين مكافحة سلطات تطبيق القانون بكل ما يتعلق بالإجرام الأيديولوجي في الضفة الغربية ومواقع أخرى. وقد تابعت ييش دين خلال هذه الفترة تحقيقات شرطة إسرائيل في 289 ملف تحقيق بخصوص ارتكاب جرائم على خلفية أيديولوجية.

مواصفات العينة الإحصائية

تتابع ييش دين على مدار 11 عامًا الحوادث التي يرتكب خلالها مدنيون إسرائيليون مخالفات جنائية ضد فلسطينيين وممتلكاتهم. وغالبًا ما تُرتكب أعمال العنف هذه والتعدي على الممتلكات في المناطق التي تشهد صراعًا حول السيطرة على الأرض. لذلك بالرغم أن من يرتكب المخالفات هم أفراد، إلا أن النتيجة هي إجرام منهجي هدفه ديبّ الرعب في قلوب الفلسطينيين لإبعادهم عن أراضيهم وبالتالي الاستيلاء عليها لتوسيع المشروع الاستيطاني.³ وقد باتت ظاهرة الإجرام الأيديولوجي جزءًا من سياسة تقييد الحريات التي يفرضها النظام العسكري على حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية بهدف نهب أراضيهم.

لا تتطرق هذه الوثيقة إلى كافة حوادث الإجرام الأيديولوجي التي وقعت في المناطق المحتلة، ولا إلى كافة الحوادث التي وثقتها ييش دين في الفترة المذكورة، وذلك لأن موضوع الوثيقة ليس المخالفات التي وقعت ووثقتها ييش دين في هذه الفترة، بل تلك التي شرعت الشرطة بالتحقيق فيها. وللتوضيح نشير إلى أنّ العديد من الفلسطينيين الذين يقعون ضحايا مخالفات ارتكبتها مدنيون إسرائيليون بحقهم، يمتنعون عن تقديم شكوى في الشرطة، والشرطة من طرفها لا تبادر للتحقيق في هذه المخالفات على الإطلاق.

من الجدير بالذكر أن المعطيات الواردة هنا لا تلخص نتائج كافة التحقيقات التي شرع بها في الفترة المذكورة بخصوص المخالفات التي ارتكبتها مدنيون إسرائيليون بحق فلسطينيين في الضفة الغربية، بل تُظهر فقط نتائج التحقيق في الملفات التي تتابعها ييش دين. مع هذا، فالمعطيات التي بحوزتنا تشكل عينة إحصائية متراكمة وواسعة النطاق، وبالتالي يمكن التعرّف من خلالها على أسلوب الشرطة في معالجة مخالفات مماثلة. ويستعرض الجزء الرابع من هذه الورقة المعلومات التي حصلت عليها ييش دين من شرطة إسرائيل حول تحقيقات شرطة لواء "شاي" في الإجرام الأيديولوجي عام 2015، وهي متشابهة بمعطيات ييش دين بخصوص نسبة لوائح الاتهام بارتكاب مخالفات من هذا النوع.

وختامًا نشير إلى أن المعطيات في هذه العينة التي تقدّمها ييش دين، تتطرق للتحقيقات في الملفات التي تحصل فيها أجهزة تطبيق القانون على مساعدة من طاقم العاملين في ييش دين الذين يشكّلون حلقة الوصل بين المحققين وبين مقدمي الشكوى الفلسطينيين، بل ويساهمون أحيانًا في التقدّم بإجراءات التحقيق من خلال المساعدة في الوصول للشهود وتقديم المستندات المطلوبة لوحدات التحقيق المختلفة في حال احتاجتها أجهزة التحقيق والادعاء التي تعالج الشكاوى.

2. توزيع ملفات التحقيق حسب نوع المخالفة

الشكاوى في ملفات التحقيق التي تتابعها ييش دين، مقسّمة إلى أربعة أنواع رئيسية من المخالفات: العنف، التعدي على الممتلكات، الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، ومخالفات من مجالات أخرى.

من أصل 289 ملف تحقيق تابعتها أو لا تزال تتابعها ييش دين بين السنوات 2013-2016، تمحور 136 ملفًا (حوالي 47%) حول مخالفات التعدي على الممتلكات، وتشتمل على إضرار النار، السرقة، إتلاف الممتلكات، قطع الأشجار أو إتلاف المزروعات، سرقة المحاصيل وغيرها.

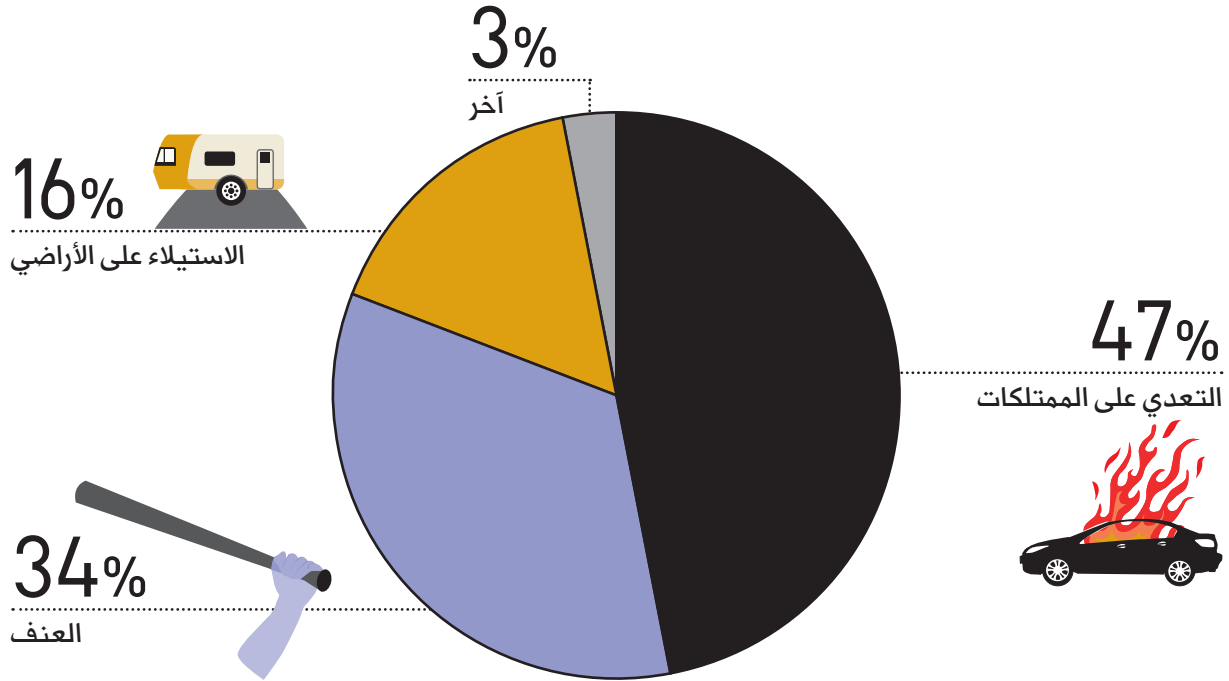
وهناك 97 ملفًا (حوالي 34%) شرعت الشرطة بالتحقيق فيها إثر ارتكاب إسرائيليّين لأعمال عنف ضد فلسطينيين في الضفة الغربية. وتشتمل حوادث العنف هذه على حالات رشق بالحجارة، إطلاق نار، اعتداء بأدوات مختلفة، تهديدات بالاعتداء أو اعتداء بالفعل وغيرها.

ويتمحور 46 ملفًا (حوالي 16%) شرع بالتحقيق فيها خلال هذه الفترة، حول شكاوى تتعلق بمحاولة مدنيين إسرائيليين الاستيلاء على أراضٍ تابعة لملكية فلسطينية، من خلال تسيبها أو فلاحتها، نصب منشآت فيها أو كرفانات أو دفيئات، أو طرد الفلسطينيين من أراضيهم ومنعهم من الوصول إليها، بما في ذلك قيام مركزي الأمن الجاري العسكريين المسؤولين عن أمن المستوطنات بمضايقة أصحاب الأراضي الفلسطينيين ومنعهم من الوصول لأراضيهم، ومخالفات أخرى.

3 في تقرير "مسار النهب" الذي نشرته ييش دين عام 2013، شكّلت البؤرة الاستيطانية "عدي عاد" حالة اختبارية لإظهار العلاقة بين مكان وقوع المخالفات الجنائية وبين وتيرة توسع البؤرة الاستيطانية. راجعوا ييش دين، مسار النهب: حالة البؤرة الاستيطانية عدي عاد (شباط 2013).

وتتعلق عشرة ملفات (حوالي 3%) بمخالفات لا تقع ضمن أي من التصنيفات الواردة أعلاه، ومنها قتل حيوانات أو الاعتداء عليها، تدنيس المساجد، تسييل مياه الصرف الصحي لأراضي فلسطينيين أو إلقاء النفايات فيها، وغيرها.

توزيع ملفات التحقيق حسب نوع المخالفة 2013-2016



يلاحظ بأن معطيات توزيع ملفات التحقيق حسب نوع المخالفة في السنوات الأربع الأخيرة، تشبه المعطيات الموازية لها بخصوص كافة ملفات التحقيق الـ 1,174 التي تابعتها ولا تزال تتابعها بيش دين منذ تأسيسها عام 2005. إذ أن حوالي 45.7% من كافة الملفات التي شرع بالتحقيق فيها خلال هذه الفترة هي مخالفات تعدد على ممتلكات، وحوالي 34.8% من الملفات هي مخالفات عنف، و 14.8% من المخالفات موثقة كمخالفات استيلاء على أراض فلسطينية ونحو 4.8% من الملفات موثقة كمخالفات من نوع آخر.

3. نتائج التحقيق

وفق تعريف الشرطة، يهدف قسم مكافحة الجريمة القومية في لواء "شاي" إلى معالجة "الجنايات التي تشتمل على الاعتداء على الأرواح ولأو الممتلكات التي يرتكبها الفرد أو المجموع [...]، والتي ارتكبت أو حُطت لها بهدف التأثير على شأن سياسي، أيديولوجي أو ديني".⁴ يركّز قسم الشرطة هذا عمله تحديداً في الضفة الغربية، ولكنه مخول أيضاً بالتحقيق في الجريمة القومية داخل حدود الخط الأخضر كذلك.⁵ في هذه الوثيقة نستعرض المعطيات حول نتائج تحقيقات الشرطة في المخالفات التي تتابعها بيش دين منذ تأسيس هذا القسم في الشرطة عام 2013 وحتى 2016، ومقارنتها بالمعطيات حول كافة التحقيقات التي تابعتها المنظمة منذ عام 2005.⁶

يتبين من الإجابات التي نقلها مندوبو الشرطة لبيش دين، أن شرطة لواء "شاي" قد تبنت التعريف الموسع للاصطلاح "جريمة قومية"، وحسبه: كل مخالفة يكون شك ولو طفيف بأن لها علاقة بالجريمة القومية تُنقل لمعالجة الوحدة، وخاصة عندما يجري الحديث عن وقوع مخالفات في مراكز الاشتباكات المعروفة

4 من إجابة المسؤول عن حرية المعلومات في شرطة إسرائيل، في رسالته لبيش دين المؤرخة في 18 آذار 2014، وقد تم إرسال نسخة مشابهة لأعضاء الكنيست من قبل وزير الأمن الداخلي، يتسحاق أهرنوفيتش، في جلسة رقم 31 للكنيست الـ 19، والتي انعقدت في تاريخ 22 أيار 2013.

5 تصريحات وزير الأمن الداخلي، يتسحاق أهرنوفيتش، في جلسة رقم 31 للكنيست الـ 19، والتي انعقدت في تاريخ 22 أيار 2013. حرق كنيسة الخبز والسلمك على ضفة بحيرة طبرية في حزيران 2015 هو مثال على حادث وقع داخل حدود الخط الأخضر وتم التحقيق فيه من قبل قسم مكافحة الجريمة القومية، راجعوا حاييم ليفينسون ونوعا شبيجل، "400 كاميرا وقفاز: هكذا تم الكشف عن التنظيم من وراء حرق كنيسة الخبز والسلمك"، هارتس، 30.7.2015.

6 تتعلق كافة التحقيقات التي تتابعها بيش دين بمخالفات ارتكبت داخل حدود الضفة الغربية.

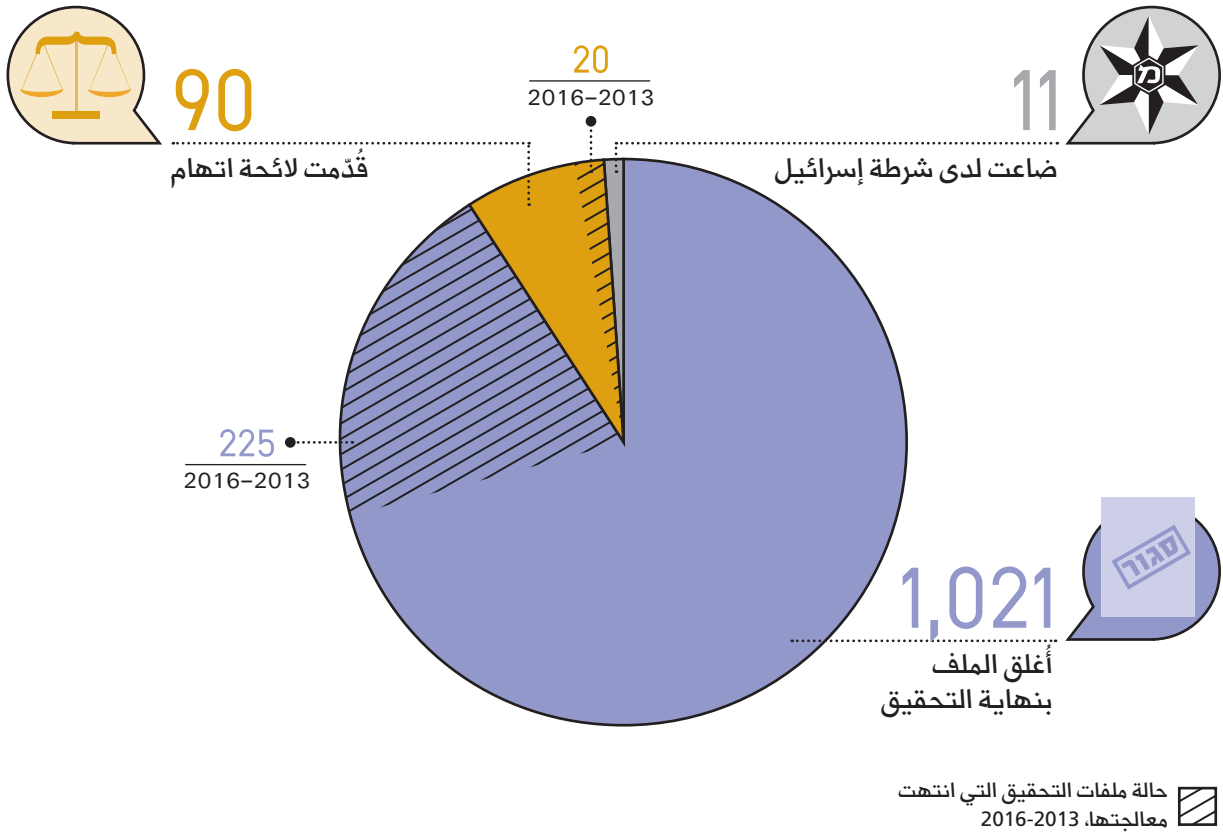
في الضفة الغربية.⁷ مع هذا، فرغم أن كل الملفات التي تتابعها بيش دين تنضوي تحت تعريف الإجرام الأيديولوجي، لا يتم نقلها جميعاً للتحقيق والمعالجة في قسم مكافحة الجريمة القومية.

من أصل 289 ملفاً تتابعها بيش دين والتي كانت أو لا تزال قيد الإجراءات في شرطة لواء "شاي" منذ مطلع عام 2013، هناك 44 ملفاً لا تزال في مراحل مختلفة من الفحص والعلاج والتحقيق، فيما انتهت معالجة 245 ملفاً آخر والنتائج معروفة لدينا.

- فقط في 20 ملفاً من الملفات التي سُرع بالتحقيق فيها منذ عام 2013، تمّ تقديم لوائح اتهام ضد الجناة (8.2% من الملفات التي انتهت معالجتها).
- 225 ملفاً من الملفات التي سُرع بالتحقيق فيها منذ عام 2013، أُغلقت في نهاية التحقيق دون تقديم لوائح اتهام (91.8% من الملفات التي انتهت معالجتها).

وتشبه هذه المعطيات إلى حد كبير معطيات أخرى لبيش دين بخصوص كافة ملفات التحقيق التي تابعتها منذ تأسيسها عام 2005. فمن أصل 1,122 ملفاً اتخذت فيها أجهزة التحقيق والادعاء قرارات نهائية، أُغلق 1021 ملفاً دون تقديم لائحة اتهام (91% من الملفات التي انتهت معالجتها)، فيما أُفضى 90 ملفاً إلى تقديم لائحة اتهام ضد الجناة (8% من الملفات التي انتهت معالجتها). هذا وأضاعت شرطة إسرائيل 11 ملفاً آخر ولم تحقق فيها أبداً، علماً أنّ بحوزة بيش دين وثائق تثبت تقديم الشكاوى بشأنها.

حالة ملفات التحقيق التي انتهت معالجتها، 2016-2013 و 2016-2005



⁷ تلقت بيش دين هذه المعلومات خلال اجتماعها بقائد لواء "شاي" السابق، الضابط كوبي كوهن، في 25.8.2013. ورداً على السؤال حول المعايير التي يتم حسبها نقل الملفات لمعالجة قسم مكافحة الجريمة القومية، كتبت المسؤولة عن حرية المعلومات في شرطة إسرائيل أنه "بوجه عام، تتم معالجة حوادث الجريمة القومية في قسم مكافحة الجريمة القومية في لواء "شاي". مع هذا، يجري فحص كل حالة على حدة، من ناحية طبيعة العلاج اللازم والوحدة التي يجدر أن تعالجها". رسالة ضابطة وحدة شكاوى الجمهور في شرطة إسرائيل إلى بيش دين بتاريخ 30.9.2014.

الحجج لإغلاق ملفات التحقيق

يتعين على شرطة إسرائيل بعد قرارها إغلاق ملف التحقيق معيّن أن تُعلم مقدّم الشكوى بقرارها⁸ وأن تذكر الحجة لإغلاق الملف من إحدى الحجج التسع المنصوص عليها في أوامر الشرطة⁹. تتسلّم بيش دين حجج إغلاق الملف الذي تتابعه، وتستعمل ذلك في تقييم ومراقبة تحقيقات الشرطة في ملفات الجرائم التي يرتكبها مديون إسرائيليون بحق فلسطينيين في الضفة الغربية.

من أصل 225 ملفاً بدأ التحقيق فيها منذ عام 2013 وأغلقت في نهاية التحقيق، نقلت الشرطة لبيش دين معلومات عن حجج إغلاق الملفات في 223 ملفاً، وذلك على النحو التالي:

- تمّ إغلاق 153 ملفاً بحجة "عدم التعرّف على الجاني"، مما يدلّ على فشل الشرطة في العثور على مشبوهين رغم وجود أدلة على وقوع مخالفة جنائية. من ذلك مثلاً، استعمال شرطة لواء "شاي" هذه الحجة لإغلاق ملف تحقيق في حادثة قام بها مدني إسرائيلي بالاعتداء بحجر على مواطن من قرية بورين في آذار (مارس) 2014. جاء القرار رغم حيازة الشرطة صوزا التقطت يوم الحادث ورغم أن المجني عليه قد وصف الجاني بالتفصيل بل وشخصه في تلك الصور. ومع هذا، لم يتم استدعاء الجاني وشهود آخرين على الحادث سواء للتحقيق معهم أو تسجيل إفاداتهم، بل تمّ إغلاق الملف بحجة "عدم التعرّف على الجاني" في تشرين أول (أكتوبر) 2015، أي بعد عام ونصف من بدء التحقيق. يُذكر أن بيش دين قدّمت استئنافاً على إغلاق الملف¹⁰.
- تمّ إغلاق 23 ملفاً بحجة "عدم كفاية الأدلة"، مما يدلّ على فشل الشرطة في بلورة وجمع الأدلة الكافية لمحاكمة المشبوهين الذين تمّ العثور عليهم، مع الإقرار بوقوع الجريمة. وعلى سبيل المثال، أغلقت الشرطة ملفاً بخصوص الاعتداء على أفراد عائلة تسكن خربة الرهوة جنوب غرب البويرة الاستيطانية غير المرخصة "حفات مور". وكان مدينان إسرائيليّان قد اعتديا بالضرب على أربعة من أفراد العائلة، واستخدما قضييّا حديدياً. في إفاداتهم في الشرطة نقل المجني عليهم الأسماء الشخصية للجانيّين وأوصافهما، وقالوا عدة مرات إنهم قادرين على تشخيصهما. وقد قامت الشرطة بالتحقيق تحت التحذير مع ثلاثة مشبوهين لأموا الأوصاف التي قدّمها المجني عليهم وكانوا يسكنون البويرة الاستيطانية المذكورة وقت وقوع الجريمة، كما شخصت الشرطة لاحقاً اثنين منهم باعتبارهما مشبوهين في ارتكاب المخالفة. ولكن بالرغم من ذلك، تمّ إغلاق الملف بحجة "عدم كفاية الأدلة"، دون إجراء طابور التشخيص للتعرف على المتهمين، ودون مطالبتهم بإثبات حجة الغياب عن مكان الجريمة وقت وقوعها. وقد استأنفت بيش دين على قرار إغلاق هذا الملف¹¹.
- تمّ إغلاق 37 ملفاً بحجة "عدم وجود تهمة جنائية"، مما يدلّ على أن الشرطة توصلت للاستنتاج بأنه لم يتم ارتكاب أية مخالفة جنائية، أو أن المشبوه الذي تمّ جلبه لا علاقة له بالمخالفة التي ارتكبت، حتى كتابة هذه الوثيقة قدّمت بيش دين استئنافاً على إغلاق الملف في سبعة من الملفات التي أغلقت بهذه الحجة، معتبرة قرار الإغلاق غير وجيه.
- تمّ إغلاق سبعة ملفات بحجة "عدم وجود حق عام"؛ وأغلق ملف واحد بحجة "قصور سن المشبوه"؛ وأغلق ملف آخر بحجة وجود سلطة أخرى لها صلاحية التحقيق في الحادث؛ كما أغلق ملف واحد بحجة التقادم.

نسبة الفشل في تحقيقات الشرطة

تري بيش دين في إغلاق الملفات بحجج "عدم التعرّف على الجاني" و"عدم كفاية الأدلة" تعبيراً عن فشل الشرطة في التحقيق. علاوة على ذلك، نصّف ضمن الملفات التي تدلّ على فشل الشرطة في التحقيق أيضاً الملفات التي قدّمت فيها بيش دين استئنافاً على إغلاقها بحجة "عدم وجود تهمة جنائية"، وكذلك الملفات التي ضاعت في شرطة إسرائيل علماً أن بحوزة بيش دين مستندات تثبت تقديم شكاوى بخصوصها. يتّضح من هذا أنه منذ عام 2013 فشلت الشرطة في التحقيق في 183 ملفاً، أي ما يعادل نسبة 75.3% من مجمل 243 ملفاً انتهت معالجتها بنتيجة معروفة لبيش دين خلال هذه الفترة.

وتشير مقارنة هذه المعطيات من عام 2013 بما لدينا من معطيات موازية من عام 2005، إلى انخفاض معين في نسبة الملفات التي فشلت الشرطة في التحقيق فيها. فقد تمّ إغلاق 82.6% من بين الملفات التي انتهت معالجتها بنتيجة معروفة لبيش دين¹² بين الأعوام 2005-2016، بحجج تدلّ على فشل الشرطة في التحقيق؛ تمّ إغلاق 662 ملفاً بحجة "عدم التعرّف على الجاني"، وأغلقت 219 ملفاً بحجة "عدم كفاية الأدلة"؛ وفي 32 ملفاً قدّمت بيش دين استئنافاً على قرار إغلاقها بحجة "عدم وجود تهمة جنائية"؛ وضاع 11 ملفاً في شرطة إسرائيل. في آب (أغسطس) 2015 بلغت نسبة الملفات التي تتابعها بيش دين والتي فشلت الشرطة في التحقيق فيها 84.9%¹³.

8 قانون الإجراءات الجنائية (نص منسق)، 1982، المادة 63.

9 يذكر أمر شرطة إسرائيل تسع حجج لتبرير إغلاق ملف التحقيق: عدم وجود تهمة، عدم التعرّف على الجاني، عدم كفاية الأدلة، عدم وجود حق عام في المحاكمة، موت المشبوه أو المتهم، تقادم المخالفة، قصور السن، الجنون، وجود سلطة أخرى مخولة بالتحقيق. راجعوا أوامر شرطة إسرائيل، أوامر مقر الشرطة الرئيسي 14.1.50: صلاحية مدعي الشرطة إغلاق ملف تحقيق.

10 بيش دين إلى رئيس قسم التحقيقات، منطقة شومرون، استئناف على قرار إغلاق ملف جنائي 14/147895 (ملف بيش دين 14/3077) 8.2.2016. يُذكر أن المجني عليه في هذا الحادث هو مواطن قرية بورين وينشط في بيش دين.

11 بيش دين إلى رئيس قسم التحقيقات، منطقة شومرون، استئناف على قرار إغلاق ملف جنائي 15/25124 (ملف بيش دين 15/3491) 14.3.2016.

12 معالجة 1، 118 ملفاً تابعتها بيش دين منذ 2005 انتهت بنتيجة معروفة. لم تتسلم بيش دين بلاغاً من شرطة إسرائيل بخصوص حجة إغلاق أربعة ملفات تابعتها في تلك الفترة.

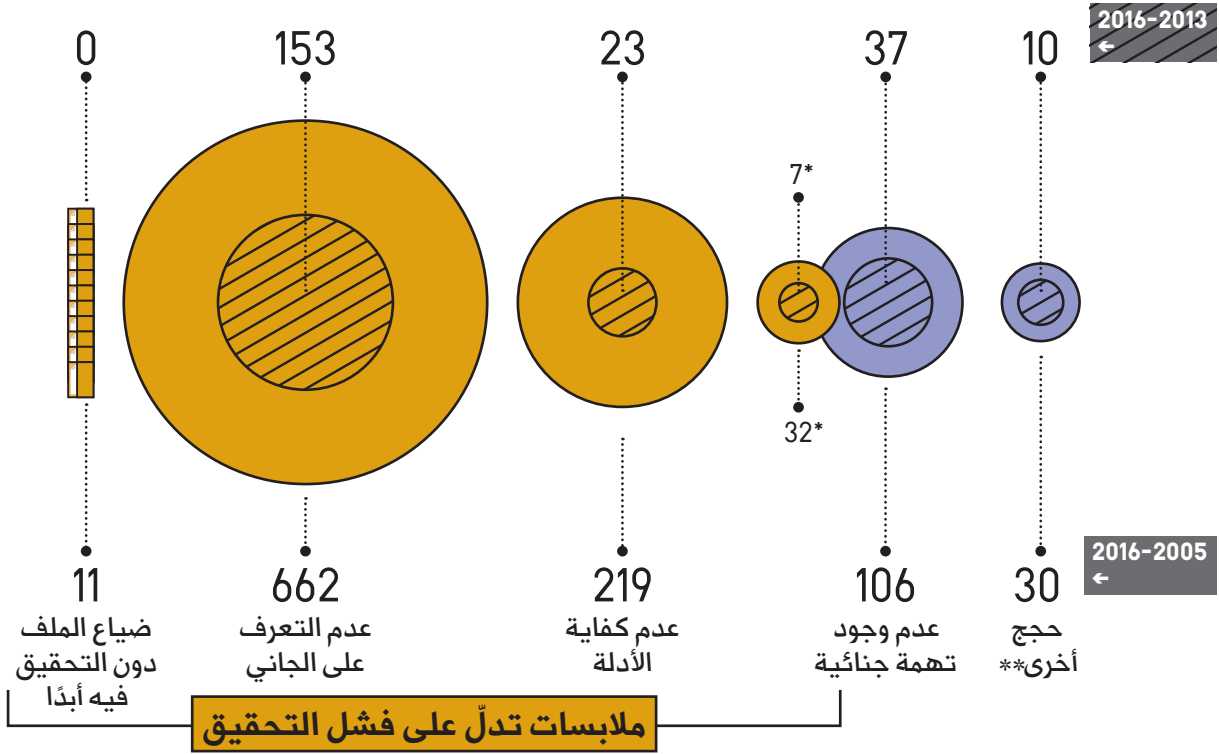
13 بيش دين، ورقة معطيات: تطبيق القانون على مدينيين إسرائيليين في الضفة الغربية (تشرين أول 2015).

وبدلاً النظر في حجج إغلاق الملفات في الفترة 2016-2013 مقارنة بالفترة 2005-2016 على انخفاض في نسبة الملفات التي يتم إغلاقها بحجة "عدم كفاية الأدلة". فمن مجمل الملفات التي تتابعها بيش دين والتي أُغلقت في ختام التحقيق فيها، تم إغلاق 21.4% بحجة "عدم كفاية الأدلة". في حين أُغلق بنفس الحجة 10.2% فقط من الملفات التي أُغلقت مع انتهاء التحقيق فيها منذ عام 2013. بالمقابل، يمكننا تشخيص ارتفاع معين في نسبة الملفات التي تم إغلاقها بحجة "عدم التعرف على الجاني" في الفترة منذ 2013. وكانت نسبة الملفات التي أُغلقت بهذه الحجة في نهاية التحقيق فيها 64.8% من مجمل الملفات التي تتابعها بيش دين، هذا مقارنةً بنسبة 68% من مجمل الملفات التي أُغلقت بهذه الحجة منذ عام 2013.

في التوزيع حسب أنواع المخالفات، فشلت الشرطة في التحقيق في 81.1% من الملفات بخصوص مخالفات التعدي على الممتلكات وكذلك في 76.9% من الملفات بخصوص مخالفات العنف التي انتهت معالجتها بنتيجة معروفة لبيش دين منذ عام 2013 (99 ملفاً من أصل 122 ملفاً و60 ملفاً من أصل 78 ملفاً، على التوالي).

وليس هذا فحسب، بل إن نسبة الفشل في التحقيق في مخالفات من هذا النوع، من ضمن الملفات التي تابعتها بيش دين منذ عام 2005، كانت أعلى بكثير. في ملفات العنف، بلغت نسبة فشل الشرطة في التحقيق 80.6% (312 ملفاً من أصل 387 ملفاً انتهت معالجتها بنتيجة معروفة لبيش دين)؛ أمّا في ملفات التعدي على الممتلكات فقد بلغت نسبة الفشل 91% (473 ملفاً من أصل 520 ملفاً انتهت معالجتها بنتيجة معروفة).

حجج إغلاق ملفات التحقيق، 2016-2013 و 2005-2016



* قَدَم استئناف على قرار إغلاق ملف التحقيق.
**ملفات أُغلقت بحجج "عدم وجود حق عام"، "عدم التعرف على الجاني"، "عدم أهلية المشبوه للمحاكمة"، "قصور السن"، "وجود سلطة أخرى مخولة بصلاحيات التحقيق في الحادث" و"التقادم".

معاني المعطيات

الانخفاض المعين الذي تشير إليه معطيات الفترة 2016-2013، في نسبة فشل الشرطة في التحقيق في مخالفات يرتكبها مدنيون إسرائيليون بحق فلسطينيين في الضفة الغربية، أبعد من أن يعبر عن تغيير جوهري في حياة ضحايا الإجرام الأيديولوجي وحياة عائلاتهم. فقد بقيت نسبة الملفات التي أفضت إلى تقديم لوائح اتهام منخفضة جداً (فقط في 8.2% من الملفات التي شرع بالتحقيق فيها منذ عام 2013 أفضت إلى تقديم لوائح اتهام)،¹⁴ ولا تزال

14 في تموز 2013 بلغت نسبة الملفات التي أفضت إلى تقديم لوائح اتهام 8.5% من ملفات التحقيق التي تتابعها بيش دين؛ في تشرين ثان 2014 بلغت هذه النسبة 7.4%. وفي عام 2015 بلغت 7.3%. راجعوا بيش دين، ورقة معطيات: تطبيق القانون على مواطنين إسرائيليين في الضفة الغربية (تشرين أول 2015)؛ بيش دين، ورقة معطيات: تطبيق القانون على مواطنين إسرائيليين في الضفة الغربية (تشرين أول 2014)؛ بيش دين، ورقة معطيات: تطبيق القانون على مواطنين إسرائيليين في الضفة الغربية (تموز 2013).

نسبة الملفات التي أُغلقت مع انتهاء التحقيق دون لوائح اتهام، تراوح الـ 90% من مجمل الملفات، هذا رغم تأسيس قسم مكافحة الجريمة القومية لمعالجة هذه المخالفات الخطيرة.

كما أن تقديم لائحة اتهام لا يضمن إدانة المتهمين بالجنايات المنسوبة إليهم. ورقة المعطيات التي نشرناها في أيار 2015 تشير إلى أنه من مجمل الملفات التي تابعتها بيش دين وأفضت إلى تقديم لائحة اتهام حتى نهاية عام 2014، انتهى حوالي ثلث الملفات فقط بإدانة المتهمين بشكل تام أو جزئي. كما تمّ إلغاء أو شطب أكثر من 20% من الإجراءات القانونية، فيما انتهى نحو ربع الملفات بقرار من المحكمة الامتناع عن إدانة المتهمين، رغم ثبوت التهم المنسوبة إليهم.¹⁵

وأخيراً نشير إلى أنه في عام 2016 أيضاً لجأت الجهات المسؤولة عن تطبيق القانون في الضفة الغربية لاستعمال أوامر إدارية ضد مدنيين إسرائيليين، عندما كان عليها معالجة الجريمة القومية.¹⁶ وتصف جهات تطبيق القانون هذه الأوامر - التي تسمح بتقييد حرية شخص ما ومنعه من التواجد في مكان أو منطقة معينة - تصفها بأنها أداة لمنع الجريمة القومية (وليس كوسيلة عقابية)، يتم اللجوء إليها أيضاً على ضوء الصعوبات في التحقيق وصعوبة التوصل لأدلة كافية لمحاكمة المشبوهين. وتعتبر هذه الجهات تلك الوسيلة شرعية إذ تساهم في الحدّ من ارتكاب مدنيين إسرائيليين للجريمة القومية في الضفة الغربية. موقف بيش دين هو أن استعمال الأوامر الإدارية كبديل عن التحقيق مع مشبوهين وتقديمهم للمحاكمة، ليس دليلاً آخر على فشل الشرطة في معالجة الإجمام الأيديولوجي فحسب، بل هو انتهاك سافر لحقوق الإنسان. وترى بيش دين أن هذا الإجراء خاطئ ومخالف لمبادئ الديمقراطية الأساسية، وهو وسيلة هدفها تجاوز نظام التوازن والكبح الذي يضمنه الإجراء القانوني.¹⁷

4. معطيات شرطة إسرائيل حول مكافحة الجريمة القومية عام 2015: لوائح اتهام قليلة في مخالفات ضحاياها فلسطينيون

تنوّجّه بيش دين سنويًا لشرطة إسرائيل طلبًا للحصول على إحصائيات حول التحقيق في الجرائم الأيديولوجية التي يرتكبها مدنيون إسرائيليون في الضفة الغربية. وتشير المعطيات التي بلغتنا حول معالجة ملفات التحقيق التي شرع بها في عام 2015، إلى وجود فارق نوعي بين نتائج تحقيق الشرطة في مخالفات كان ضحاياها من الفلسطينيين، وبين تلك التي كان ضحاياها من غير الفلسطينيين بمن في ذلك جنود أو أفراد شرطة، أو تلك المتعلقة بمخالفات تمسّ النظام العام ومخالفات أخرى.¹⁸

في عام 2015 شرعت شرطة لواء "شاي" بالتحقيق في 280 ملفًا تم تصنيفها كجرائم قومية يُشتبه بقيام مدنيين إسرائيليين باقترافها. في 89 ملفًا من هذه الملفات كان الضحايا من الفلسطينيين، ويعني هذا أن سائر الملفات التي يبلغ عددها 191 ملفًا، كانت موجّهة لغير الفلسطينيين. في حين نُقلت المعطيات لبيش دين، كان بعض الملفات قد أُغلق بعد انتهاء التحقيق، وكان بعضها لا يزال قيد المعالجة لدى أجهزة التحقيق والادعاء، وتمّ في بعضها الآخر تقديم لوائح اتهام.

من أصل 191 ملفًا شرع لواء "شاي" بالتحقيق فيها عام 2015 بخصوص الاشتباه بضلوع مدنيين إسرائيليين بارتكاب جريمة قومية بحق ضحايا من غير الفلسطينيين، أفضى 55 ملفًا في 2015 إلى تقديم لائحة اتهام. مقارنة بذلك، تمّ في أربعة ملفات فقط من هذا النوع، تقديم لوائح اتهام عندما كان الضحايا فلسطينيين أو ممتلكاتهم.

وبالنسب المئوية: تمّ تقديم لوائح اتهام في 4.5% فقط من الملفات بخصوص الجريمة القومية ضد ضحايا فلسطينيين في عام 2015، مقارنة بـ 28.8% من الملفات عندما كان ضحايا الجريمة القومية من غير الفلسطينيين. من الجدير بالذكر أنه في الوقت الذي نُقلت فيه المعطيات لبيش دين، كان بعض هذه الملفات التي شرع بالتحقيق فيها في تلك السنة، لا يزال قيد معالجة أجهزة التحقيق والادعاء. بعض هذه الملفات التي أفضت لتقديم لائحة اتهام كان قد شرع بالتحقيق فيها في العام السابق.¹⁹ وهناك احتمال أن تفضي ملفات أخرى لتقديم المزيد من لوائح الاتهام لاحقًا.

15 بيش دين، ورقة معطيات: محاكمة المدنيين الإسرائيليين المشتبه بهم بالتمس بالفلسطينيين في الضفة الغربية (أيار 2015).

16 راجعوا مثلًا التقارير التالية حول أوامر الإبعاد المفروضة على مدنيين إسرائيليين عام 2016: أبراهام شابير، "تمّ توقيع الأمر قبل تحقيق بيوم"، هكول هيهودي (الصوت اليهودي)، 7.8.2016؛ "إن 15 عامًا أُخرج من بيت ذوبية"، هكول هيهودي، 1.6.2016؛ "شاهدوا: مرّق الأمر على مرأى من الشرطة"، هكول هيهودي، 20.2.2016. حول الموقف العام لضابط لواء "شاي" في الشرطة حول استعمال الأوامر الإدارية، راجعوا: أفرات بورشير، "التحذير: يهودا والسامرة"، إسرائيل هيوم، 11.10.2016. (عبرية).

17 لقراءة المزيد حول الموضوع راجعوا بيش دين، تجاوز القانون: فشل تطبيق القانون على مواطنين إسرائيليين في الضفة الغربية (أيار 2015)، ص.ص. 90-99.

18 نُقلت المعطيات إلينا في 12 كانون ثان 2016 نزولا عند طلب حرية المعلومات المقدّم من قبل بيش دين. وتتطرق المعطيات إلى التحقيقات التي شرعت فيها شرطة "شاي" عام 2015 وإلى معالجة هذه الملفات خلال هذا العام فقط. وكانت المعلومات التي حصلنا عليها بشأن ملفات جرى تصنيفها كملفات تحقيق "في مخالفات ارتكبت بدافعي الإخلال بالنظام العام من قبل إسرائيليين والجريمة القومية اليهودية". نزولا عند طلبنا صنّفت الشرطة ملفات التحقيق في مخالفات من هذا النوع حسب كون ضحية المخالفة فلسطينيًا أو غير فلسطيني. قسم مكافحة الجريمة القومية مسؤول عن التحقيق في الجريمة القومية أيضًا داخل حدود الخط الأخضر، لذا من الممكن أن تشتمل المعلومات أيضًا على ملفات بخصوص مخالفات ارتكبت خارج الضفة الغربية.

19 بين هذه الملفات حصصي مثلًا لائحة الاتهام التي قُدّمت في نيسان 2016 ضد سبعة متهمين من مستوطنين تحليّل، نُسبت إليهم تهمة إضرار النار وحيازة السلاح والعضوية في تنظيم محظور ومخالفات أخرى ارتكبت بحق فلسطينيين وممتلكاتهم. راجعوا شباتي بنديت، "أردنا بثّ الرعب: سبعة يهود متهمون بالإرهاب ضد فلسطينيين" موقع واللا، 25.4.2016.

خلال عام 2015 تمّ تقديم 85 لائحة اتهام في ملفات الجريمة القومية التي يقترفها مدنيون إسرائيليون جرى التحقيق معهم في لواء "شاي"، بما في ذلك لوائح الاتهام المقدمة على أثر ملفات بدأ التحقيق فيها قبل عام 2015. وكان 15 لائحة اتهام منها (أي 17.6%) بخصوص الاشتباه بارتكاب جريمة قومية ضد ضحية فلسطينية.

المعطيات الرسمية لشرطة إسرائيل، مع أنها تخص معالجة ملفات الجريمة القومية خلال عام واحد فقط، تؤكد وتعزز معطيات بيش دين بخصوص مميزات معالجة ملفات التحقيق في الجريمة الأيديولوجية التي يقترفها مدنيون إسرائيليون بحق فلسطينيين في الضفة الغربية. كما أن المعطيات حول نتائج معالجة ملفات الجريمة القومية التي ارتكبت بحق غير الفلسطينيين تشير إلى أن النسبة المنخفضة من لوائح الاتهام في هذه المخالفات عندما ترتكب ضد فلسطينيين ليست قضاء وقدرًا بل نتيجة سياسة.

5. امتناع الفلسطينيين عن الشكوى في الشرطة: المخالفات أكثر من الملفات

توثق بيش دين حوادث الجريمة الأيديولوجية ضد فلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، سواء كان ضحايا المخالفة معنيين بتقديم شكوى في الشرطة أم لا. وقد لاحظنا في السنوات الأخيرة تراجعًا في مدى استعداد ضحايا المخالفات الفلسطينيين تقديم شكوى، مما يؤثّر على عدد الملفات التي تُضاف سنويًا للتحقيقات في مخالفات من هذا النوع والتي تتابعها بيش دين.

بين السنوات 2008-2012 تابعت بيش دين أكثر من 11 ملفًا شهريًا بالمعدل، شرع بالتحقيق فيها إثر مخالفات ارتكبتها مدنيون إسرائيليون ضد مدنيين فلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية. أما في الفترة 2013-2016 فقد انخفض المعدل إلى ستة ملفات شهريًا فقط.

عدم تقديم شكوى في الشرطة - المعطيات والأسباب

بين مطلع عام 2013 وحتى أواسط شهر تشرين أول (أكتوبر) 2016 وثّقت بيش دين 500 جريمة أيديولوجية.²⁰ في 281 من هذه الجنايات قدّم ضحايا المخالفات شكوى في الشرطة. في 161 حادثًا آخر (32.2% من مجمل الجرائم على خلفية أيديولوجية التي وثّقتها بيش دين في هذه الفترة) قال ضحايا المخالفات لطاقم بيش دين إنهم غير معنيين بتقديم شكوى في الشرطة. من هنا يظهر أن ضحايا المخالفات قرّروا عدم تقديم شكوى في الشرطة في 3.5 مخالفات شهريًا بالمعدل.

في 74 حالة علّل ضحايا المخالفات تفاديهم تقديم شكوى بعدم ثقتهم بسلطات تطبيق القانون الإسرائيلية، بعضهم على أثر تجربة شخصية أو تجربة أقرباء لهم في تقديم شكوى لم تسفر عن نتيجة؛ في 33 حالة أخرى علّل المجني عليهم اختيارهم عدم تقديم شكوى بخوفهم من أن يؤدي تقديم شكوى لإلحاق الأذى بهم أو بأبناء عائلاتهم؛ وذكر بعضهم بشكل صريح خوفهم من أن يؤدي تقديم شكوى إلى سحب تصريح دخولهم، هم أو أحد أفراد عائلاتهم، إلى إسرائيل؛ في 15 حالة قدّم المجني عليهم شكوى في مكاتب التنسيق والارتباط أو في مخافر الشرطة الفلسطينية غير أن شكاوهم لم تؤدي لشرع شرطة إسرائيل بالتحقيق في الشكوى.²¹

يظهر من العلل المذكورة أن اختيار ضحايا المخالفات الفلسطينيين الامتناع عن تقديم شكوى في شرطة إسرائيل متأثر بفشل الشرطة الفعلي في التحقيق بجرائم يرتكبها مدنيون إسرائيليون بحق فلسطينيين، وكذلك بعوامل بنيوية مرتبطة بحقيقة أن شرطة إسرائيل وجهاز تطبيق القانون على مدنيين إسرائيليين في الضفة الغربية ليس مجرد جهاز تطبيق للقانون، بل هو جزء لا يتجزأ من نظام الاحتلال والسيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية.

على هذا يدلّ خشية ضحايا المخالفات من احتمال أن يؤدي تقديم شكوى في الشرطة إلى سحب تصريح دخولهم لإسرائيل، الأمر الذي يشير إلى أن شرطة إسرائيل في نظر ضحايا المخالفات الفلسطينيين، هي جزء من نظام السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية. وحتى عندما يرغب فلسطيني بتقديم شكوى لشرطة إسرائيل، فإن بنية جهاز تطبيق القانون على مدنيين إسرائيليين تضع أمامه العراقيل، مما يضطره لتقديم شكواه في مخفر شرطة فلسطيني أو في أحد مكاتب التنسيق والارتباط الفلسطينية، وفي أحيان كثيرة لا يتمّ تمرير الشكوى للشرطة الإسرائيلية لمواصلة التحقيق فيها.²²

20 تتطرّق المعطيات في هذا الفصل للحوادث التي وثّقتها طاقم بيش دين حتى تاريخ 12 تشرين أول 2016.

21 من المفروض أن يقوم مندوبو مكاتب التنسيق والارتباط الفلسطينيين بنقل الشكاوى المقدمة لهم إلى مندوبي شرطة إسرائيل في مكاتب التنسيق والارتباط الإسرائيلية.

22 لقراءة المزيد حول أسباب تفادي ضحايا المخالفات تقديم شكوى في شرطة إسرائيل، وحول مشاكل بنيوية أخرى في تطبيق القانون على مدنيين إسرائيليين في الضفة الغربية، راجعوا تقرير بيش دين، تجاوز القانون: فشل تطبيق القانون على المواطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية (أيار 2015)، ص 71-89؛ بيش دين، الامتناع عن تقديم شكوى في الشرطة - حقائق ومعطيات (آب 2016).

6. جغرافية الإجرام الأيديولوجي بالضفة الغربية

الأغلبية الساحقة من المخالفات التي يفتريها مدنيون إسرائيليون بحق فلسطينيين في الضفة الغربية هي ذات خلفية أيديولوجية تساهم في جهود الحركة الاستيطانية للاستيلاء على أراضي الضفة الغربية. لذلك هناك أهمية لرسم جغرافيا المخالفات التي يتناولها هذا التقرير.

هذا الرسم خاضع لمحددات عينة الملفات التي تتمحور حولها هذا الوثيقة، علماً أنها تمثل فقط الملفات التي اختار فيها ضحايا المخالفات الفلسطينيون تقديم شكاوى في شرطة إسرائيل بمرافقة بيش دين. لذلك، فالتوزيع الجغرافي للمخالفات، كما سنستعرضه فيما يلي، يعتبر عن المناطق التي ارتكبت فيها المخالفات، كما أنه متأثر بالتوزيع الجغرافي لنشاط بيش دين. فبطبيعة الحال، بيش دين معروفة أكثر في المناطق التي تنشط فيها منذ سنوات، وبالتالي فإن عدد الضحايا الذين يتوجهون لمندوبيها للاستعانة بهم بعد تعرّضهم لاعتداءات يكون أكبر مقارنة بمواقع أخرى.

يكشف تقرير "تحت الرادار" الذي نُشر في آذار 2015 أن المنطقة الجغرافية التي أنشئ فيها عدد كبير من البؤر الاستيطانية غير المرخصة في الضفة الغربية، هدفها خلق تواصل استيطاني يجمع بين المستوطنات المعزولة والكتل الاستيطانية الكبيرة، على نحو يقطع أوصال الضفة الغربية إلى معازل. على أثر ذلك، قمنا في بيش دين برسم أربعة تسلسلات استيطانية من هذا النوع.²³ وكشفت المتابعة أن قسماً من هذه المناطق شهد انتشاراً كبيراً نسبياً للجرائم الأيديولوجية ضد الفلسطينيين مواطني المنطقة المحيطة بالتسلسل الاستيطاني.

يشتمل التسلسل الاستيطاني شمال الضفة على مستوطنات وبؤر استيطانية تصل من منطقة قلقيلية غرباً مروراً بـ"إيتمار" و"الون موريه" وحتى غور الأردن. منذ عام 2013 وثقت بيش دين 88 ملفاً بخصوص مخالفات وقعت في هذه المنطقة أو بالقرب منها واستهدفت فلسطينيين يعيشون فيها. يتناول 29 ملفاً منها مخالفات وقعت بالقرب من المنطقة الواقعة بين المستوطنات "كارني شومرون" و"قدميم" والبؤر الاستيطانية "الماتان"، "زماث جلعاد" و"حفات جلعاد".²⁴ وكان 50 ملفاً بخصوص مخالفات وقعت في منطقة مستوطنة "يتسهار" والبؤر الاستيطانية المحاذية لها.²⁵

وكانت 71 ملفاً من ملفات التحقيق التي تابعتها بيش دين في هذه الفترة، بخصوص مخالفات وقعت بالقرب من تسلسل استيطاني آخر يشتمل على مستوطنات وبؤر استيطانية في منطقة "عيمق شيلو"، ويمتد غرباً باتجاه مستوطنة "أريئيل". 68 من المخالفات التي استهدفت فلسطينيين يسكنون هذه المنطقة وقعت بالأساس بالقرب من موقعين محاذيين: "عيمق شيلو" ومنطقة "تبواح".²⁶ واللذين يضمّان مجموعة من البؤر الاستيطانية المأهولة بكثافة سكانية عالية نسبياً. ويشير الموقع الذي تحدث فيه المخالفات إلى علاقة بين البؤر الاستيطانية غير المرخصة وبين الجريمة الأيديولوجية التي تستهدف سكان المنطقة الفلسطينيين.

وفي مركز الضفة الغربية، في المنطقة المحيطة بالتسلسل الاستيطاني للمستوطنات والبؤر الاستيطانية الواقعة شرقي رام الله مثل "عوفرا"، "كوخاف يعقوب"، "معاليه مخماش" و"كوخاف هشاحر" والبؤر الاستيطانية المحاذية، وثقت بيش دين عدداً ضئيلاً نسبياً من حوادث الجريمة الأيديولوجية. 22 من ملفات التحقيق التي تابعتها بيش دين منذ عام 2013 كانت بخصوص مخالفات اعتداء على سكان القرى الفلسطينية في هذه المنطقة أو بالقرب منها.²⁷ وهناك 12 ملفاً آخر توثق وقوع مخالفات على مقربة من مجموعة المستوطنات والبؤر الاستيطانية غربي رام الله، وضمنها "نحليل"، "طلمون" وبؤر استيطانية أخرى محاذية لها.²⁸

يقع في جنوب الضفة الغربية تسلسل استيطاني آخر يمتد من "جوش عتصيون" وحتى محيط مستوطنة "تقوع" والبؤر الاستيطانية المحاذية لها. 30 ملفاً من ملفات التحقيق التي تابعتها بيش دين في هذه الفترة كانت بخصوص مخالفات وقعت في هذه المنطقة واستهدفت فلسطينيين من مواطني المنطقة أو محيطها القريب.²⁹ كما تابعت بيش دين 21 ملف تحقيق بخصوص مخالفات وقعت بالقرب من الاستيطان في قلب مدينة الخليل و"كريات أربع"، و25 ملفاً آخر في جنوب جبل الخليل. وتم توثيق 20 حادثاً آخر في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية.

23 راجعوا بيش دين، تحت الرادار: السياسة الهادئة لشرعنة البؤر الاستيطانية غير المرخصة وتحويلها لمستوطنات رسمية (آذار 2015)، ص 26-30 (عبرية). (لقراءة ملخص التقرير بالعربية).

24 في هذه المنطقة وثقت بيش دين مثلاً اعتداءات على أهالي قرى اماتين، جيت، فرعتا، كفر لاقف وكفر ثلث.

25 في هذه المنطقة وثقت بيش دين مثلاً اعتداءات على أهالي قرى بورين وحوارة وعوريف.

26 في هذه المناطق وثقت بيش دين مثلاً اعتداءات على أهالي قرى المغير، الساوية، ياسوف، يتما، سنجل، قصر، قريوت وترمسعيا.

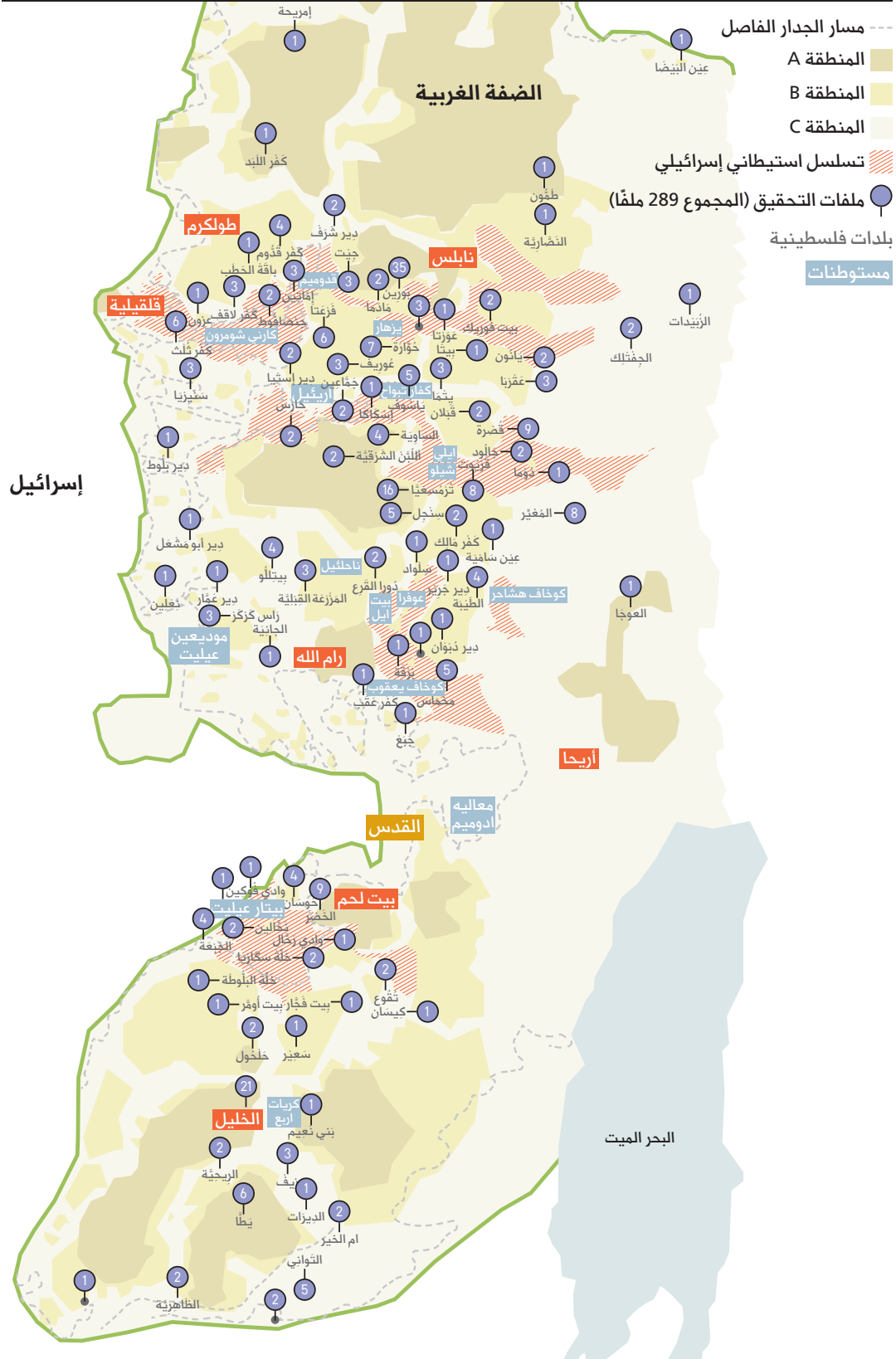
27 في هذه المنطقة وثقت بيش دين مثلاً اعتداءات على أهالي قرى مخماس، الطيبة، دورا القرع وكفر مالك. في التقرير "تحت الرادار" لم تُشمل المستوطنات "كوخاف هشاحر" و"ريمونيم" والبؤر الاستيطانية المحاذية لها ضمن مجموعة المستوطنات التي تشتمل على "عوفرا" و"معاليه مخماش". ونشر لاحقاً أن مجلس التنظيم الأعلى في الإدارة المدنية قد صادق على التقدم في إعداد نموذج أولي لخارطة هيكلية للمنطقة، تشتمل على المستوطنات "معاليه مخماش"، "ريمونيم"، "كوخاف هشاحر" و"تل تصيون" والمنطقة الواقعة جنوبي مستوطنة "عوفرا". راجعوا حاييم لعينسون، "الإدارة المدنية تصادق على خطة لزيادة

آلاف الوحدات السكنية في مستوطنات شرقي رام الله"، هآرتس 9.11.2015.

28 في هذه المنطقة وثقت بيش دين مثلاً الاعتداءات على أهالي قرى المزرعة القبلية وبيتللو وراس كركر.

29 في هذه المنطقة وثقت بيش دين مثلاً الاعتداء على مواطني قرى الخضر وحوسان والجبعة.

التسلسل الاستيطاني وملفات التحقيق في الجريمة الأيديولوجية بالضفة الغربية، 2013-2016



* تُعرض التسلسلات الاستيطانية بالرسم التخطيطي
 ** عدد ملفات التحقيق التي شرع بها حسب مكان سكن ضحايا المخالفات وليس حسب مكان وقوع الحادث باستثناء المواقع التي لم يُذكر فيها اسم البلدة الفلسطينية.